

## **بعد مرور أكثر من شهرين على بدء الأزمة الخليجية..**

عبر محاولة تفكيكها بالحديث عن ملفات مثل الإخوان والمطالب الـ13 والحملات الإعلامية وتجنب وساطة "حب الخشوم"

**أحمد المصري - الأناضول:**

بعد مرور أكثر من شهرين على بدء الأزمة الخليجية، بدأ يتواتر للمرة الأولى، بشكل علني، الحديث عن مبادرات لها محاور واضحة وملامح محددة، كمساريف مقترحة للحل.

ويعد أهم ما يميز تلك المبادرات، أنها بدأت تعامل مع الأزمة عبر محاولة تفكيكها مثل الحديث عن ملفات محددة مثل ملف الإخوان، والمطالب الـ13، والحملات الإعلامية، وذلك بعد استيعاب الوساطة لأبعاد الأزمة والبحث عن علاج لجذورها، وتجنب ما بات يطلق عليه خليجيًا وساطة "حب الخشوم".

ورغم أنه لا يتوقع أن يكون هناك نتائج سريعة مباشرة على المدى القريب لهذه المبادرات ، إلا أن المؤشرات تنبئ أن تلك المبادرات بدأت - على الأقل- تعيد توجيه قطار الأزمة نحو مسار الحل ، ولا سيما مع وجود الحديث عن ضمانتي كويتية أمريكية أوروبية بالتزام أطراف الأزمة بما يتم الاتفاق عليه، وهذه الضمانتات تعالج أمرين هامين أزمة عدم الثقة التي تشكو منها الدول المقاطعة لقطر تجاهها من جانب، ومن جانب آخر تعالج إشكالية الإملاك التي ترفضها الدولة وتعتبرها انتهاكاً لسيادتها .

**\*\* محاور المبادرات**

وأرسل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال الفترة من 7 إلى 9 أغسطس/ آب الجاري ، مبعوثين برسائل خطية لقادة السعودية ومصر وسلطنة عمان والإمارات والبحرين وقطر، تباعاً، رجح مراقبون أنها تتضمن مبادرة جديدة لحل الأزمة الخليجية.

وبالتزامن مع رسائل أمير الكويت يقوم وفد أمريكي يتكون من، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، تيم لندركنغ، والجنرال المتقاعد، أنطونи زيني، بجولة تشمل مصر ودول الخليج لدعم الوساطة الكويتية.

وبتحليل مبسط للمبادرات المقترحة- التي بدأ الحديث يتزايد عنها في الصحف الكويتية التي تقود بلادها جهود الوساطة- دون أن يكون هناك تأكيد أو نفي رسمي لصحتها - فإن جوهر المبادرات المقترحة،

يستند على تفسيص أطراف الأزمة لسقف مطالبيها، والتوافق على مبادئ يتم الالتزام بها، الأمر الذي يقود إلى عقد حوار مباشر بين أطراف الأزمة، يسبقه تهدئة إعلامية ، مع توفير ضمانات كويتية وأمريكية لتنفيذ ما يتفق عليه الأطراف، مع الأخذ في الاعتبار ”شواغل“ الدول المقاطعة لقطر منها . وبشكل أكثر تحديداً فإن أبرز محاور المبادرات المقترنة للحل، الحالي إقناع أطراف الأزمة بها هي كما يلي:

- قيام قطر ”بمعالجة ملف الإخوان“ وإخراج بعضهم.
- وقف الدوحة حملاتها الإعلامية ضد الدول المقاطعة لها .
- تخلي الدول المقاطعة لقطر عن قائمة المطالب الـ13 .
- تسوية الأزمة وفق المبادئ الستة التي أعلنتها الدول المقاطعة لقطر في اجتماع القاهرة 5 يوليو/ تموز الماضي.

والمبادئ الستة هي:

- 1 - الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة.
- 2- إيقاف كافة أعمال التحرير وخطاب الحض على الكراهية أو العنف.
- 3 - الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013 والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام 2014 في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- 4 - الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت في الرياض في مايو 2017 م.
- 5 - الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجية عن القانون.
- 6 - مسؤولية كافة دول المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب بوصفها تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

- ويضاف إليها تقديم ضمانات كويتية وأمريكية لأطراف الأزمة على التزام قطر بما يتم الاتفاق عليه، وهذه الضمانات تعالج أمرين هامين: أزمة عدم الثقة التي تشكو منها الدول المقاطعة لقطر تجاهها، أيضاً فهي تعالج إشكالية الإملاءات التي ترفضها الدوحة وتعتبرها نتهاكاً لسيادتها .

- ويسمح كل ما سبق بإطلاق حوار مباشر بين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة ثانية .

#### \*\* تفكيك الأزمة

وبتحليل أكثر عمقاً ، يعد أهم ما يميز تلك المبادرات، أنها بدأت تتعامل مع الأزمة عبر محاولة تفكيكها مثل الحديث عن ملفات محددة مثل ملف الإخوان، والمطلب الـ13، والحملات الإعلامية، وبدء تفتيت كتلتها الحرجية ( بتحميد اللاءات المعلنة من أطراف الأزمة من قبيل إعلان الدول المقاطعة للدوحة لاحوار معها قبل تنفيذ المطلب كاملة، وإعلان الدوحة أنه لا حوار قبل رفع الحصار )، وبدء تلبيس بعض المواقف المتشددة تجاه بعض المطالب، وخفض جميع الأطراف لسقف مطالبتها .

كما يلاحظ أن أيضاً من محاور المبادرات المقترنة للحل، هو استيعاب دول الوساطة لأبعاد الأزمة وعمقها بعد مرور أكثر من شهرين على بدئها، الأمر الذي ساعدتها في بدء تفكيرها، والبحث عن علاج لجذورها، وتجنب ما بات يطلق عليه خليجياً وساطة "حب الخشوم"، (أي المصالحة بالتراصي عبر حب الخشوم استناداً لمبادئ الإخوة والنسب والقرابة بين دول الخليج).

#### \*\* فرص النجاح

مع الاعتراف بتعقيد الأزمة، إلا أن هناك آمال كبيرة ومؤشرات على إمكانية نجاح الحراك الكويتي الأميركي الجديد في حلحلة الأزمة.

- أبرز المؤشرات أن تلك الرسائل تحمل ملامح مبادرة جديدة أن هذه هي المرة الأولى منذ بدء الأزمة التي يتم فيها توجيه رسائل لجميع أطراف الأزمة، إلى جانب سلطنة عمان، الدولة الخليجية المتبقية المساندة لوساطة الكويت.

- الوفد الكويتي الرفيع المستوى الذي حمل تلك الرسائل يعكس أهميتها، حيث أنها المرة الأولى أيضاً الذي يوفر فيها أمير الكويت، وزير خارجيته الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح الكويت وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح، معاً، في الجولة كاملة، حيث جرت العادة في المرات السابقة أن يرسل أحدهما.

- توقيت تلك الرسائل في أكثر من جانب، وهذه الرسائل تأتي بعد نحو 3 أسابيع من إرسال آخر مبعوث كويتي لأحد أطراف الأزمة، كما أنها تأتي في وقت يقوم فيها مبعوثي وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون (الجنرال المتقاعد أنطوني زيني، ونائب الوزير (الخارجية) تيموثي ليندركينغ بجولة في منطقة الخليج للتشاور مع الأطراف (في الأزمة الخليجية) ودعم وساطة دولة الكويت".

- تأتي الرسائل، قبيل زيارة مرتبة لأمير الكويت إلى الولايات المتحدة، في 6 أيلول/ سبتمبر المقبل.

- وجود تنسيق كويتي الأميركي مشترك ومتزامن.

وعلى الرغم من أنه لم تظهر حتى اليوم نتائج على أرض الواقع، تنبئ أن تلك المبادرات بدأت تؤتي ثمارها، إلا أن الجانب الإيجابي أن تلك المبادرات نجحت في إعادة إحياء فرص الحل بعد نحو 3 أسابيع من توقف حراك الوساطات في ظل تصلب مواقف أطراف الأزمة، الأمر الذي أدخلها في نفق مظلم.

ولا يتوقع أن يكون هناك نتائج سريعة مباشرة على المدى القريب لهذا الحراك، ما لم تكن هناك مبادرة من أحد أطراف الأزمة بإيقاف حملاتها الإعلامية ضد الطرف الآخر، كمبادرة حسن نية، تعين الوساطة الكويتية والجهود الأمريكية الداعمة لها في تسويق مبادرتهم للحل.

لذلك فإن الرهان على الحراك الكويتي الأميركي الجديد في أن يسهم أولاً في التوصل إلى تهدئة ووقف الحملات الإعلامية المتبادلة، التي ينذر تواصلها باستمرار تأجيج الأزمة، ومن ثم البدء في حوار ومفاوضات مباشرة، بناءً على مبادئ محددة.

وقطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، منذ 5 يونيو/ حزيران الماضي علاقاً تها مع قطر، وفرضت عليها "إجراءات عقابية"، بدعوى "دعمها للإرهاب"، وهو ما نفته الدوحة، وقالت إنها تواجه حملة "افتراءات وأكاذيب".

ويوم 22 من الشهر نفسه، قدمت الدول الأربع، عبر الكويت، قائمة تضم 13 مطلبًا لإعادة العلاقات مع قطر، بينها إغلاق قناة "الجزيرة"، وتخفيض التمثيل дипломاسي بين قطر وإيران، وتسليم المصنفين بـ "إرها بيبين" ممن يتواجدون على الأراضي القطرية، وهي مطالب اعتبرتها الدوحة أنها "ليست واقعية ولا متوازنة وغير منطقية وغير قابلة للتنفيذ".

وفي 5 يوليو/ تموز الماضي، عقدت الدول المقاطعة اجتماعاً في القاهرة، وأعربت عن أسفها لما قالت إنه رد قطري سلبي على المطالب الـ13، وأعلنت عن ستة مبادئ لمعالجة الأزمة.

وعقدت الدول المقاطعة لقط اجتماع آخر في المنامة 30 يونيو/ تموز الماضي أعلنت فيها استعدادها للحوار مع الدوحة شريطة التنفيذ "الكامل" للمطالب الـ13 التي قدموها للدوحة بلا تفاوض حولها. وأعلنت الدوحة مراراً استعدادها لحوار مع دول "الحصار" لحل الخلاف معها قائم على مبدأين، الأول لا يكون قائماً على إملاءات، وثانياً أن يكون في إطار احترام سيادة كل دولة وإرادتها.